

الصوفيون وليلي

شعر
محمد محمد السنباطي

النقر على الدف
النقر على جلد الصدر في الداخل
ليلي في مرآة الأرواح تلوح كبدر الليل
تغطيها سحب وغلالات بيضاء ومنقوشة



تتعري الأعراض ويبقى الجوهر
ليلي من ذوب الفضة هيكلها ، يسري في الأعراق
الياقوت ، وبشرتها بطيوب مرشوشة
تمشى فوق المرأة . . تثنى . . تتهادى وتتيه دلالاً
فوق السجاد العجمي المزدان بآلاف
الأفئدة السكرى بلامسة الخطوات الدافئة النجمية



تنسحب المرأة فيلتصق الشيطان : الداخلُ والخارج
أما الناتجُ فهو الكون المحبوب المصبو إليه من الأوقات الأزلية
لكن المرأة تعود فتفصل الأشياء تصير اثنين اثنين
وليل في المرأة على شاطئ بحر الكون
تمشط شعراً ليلياً بقمير في ميناها
فوق شواطئ نهر لا يدعوها لا للعموم ولا للإبحار



يأتي الليل وليل فوق الشاطئ لا يطلبها النوم
يمر اليوم ويأتي ما بعد اليوم وليل في المرأة الدرية
في الخارج قومٌ يأتون وقومٌ يمضون ومن ذوب الفضة
هيكلاها ، والياقوت الذائب في الأعراق العلوية وقمير في ميناها



الصوفيون يضيعون يضوعون يتوهون يتيهون بليلي
يتفانون ويفنون وما في المرأة سواها
خلف السطح يراها الأتباع فترتاح الأعين والأسماع
يغنون لها والأفق أهازيجُ تموجُ تدور ككاسات
والنقر على الدف على جلد الصدر من الداخل : ترتيلات عفوية



تتعلق بالأهداب الأهداف وتصعد أحلام السكرى بالعشق تجاه
المرأة المصقولة . . .
ليلي !! ما بالك مشغولة !!؟

المفاعيل الخمسية

د. يوسف أحمد المطوّع



مفعول الفعل هو مؤداه وما صدر عنه مثل : الفرح ، والحزن .

ويقول التهانوي في كشافه (٢ : ١١٤٩) : المفعول لغة : الشيء المحدث لهذا

لم يبعد الصوتيون حين سموه : المصدر .

والمصدر ، فيما أرى : مصدر ميمي من الفعل : صدر ، بمعنى : وقع ،

صدرا ، وصدورا .

وقد يكون اسم مكان ، ولعل هذه تتفق وتعريف الصرفيين له بقولهم : هو

ظرف من الصدور^(١)

وهو بهذا يكون فرعا والفعل أصلا ، وهذا ما عليه الكوفيون ، والبصريون

يخالفونهم فيجعلونه أصلا والفعل فرعا^(٢) .

وهذا - أعني رأي البصريين - يبعده مامهدت به ، ويبعده ، كما أرى ، أن ما

اختلفت بنياته الأكثر فيه أن يكون فرعا ممتوحدت بنيته ، أعني أن الفعل الماضي ،

الذي أراه من الكوفيين أصل المشتقات ، له بنية واحدة ، على حين تكون مصادره مختلفة البنيات في الأكثر^(٣) .

ووقع فعل الفعل لا بد له من فاعل ملفوظ أو ملحوظ ، إذ مفعول الفعل لا يصدر عنه بدونه^(٤) .

والكلام في هذا يطول ، ولكنه إذا كان تمهيدا لحديثي عن المفاعيل الخمسة ، كان لا بد من إلمامة به .

وهذه المفاعيل ، التي أريد أن أحدثك عنها ، خمسة ، كما فرّعها النحويون :

١ - المفعول به .

٢ - المفعول المطلق .

٣ - المفعول فيه .

٤ - المفعول معه .

٥ - المفعول له .

ويعدها السيوطي في كتابه : همع الهوامع في شرح جوامع الجوامع^(٥) ، من الفضلات ، فالكلام عنده يتأتى من اسمين ، أو من فعل واسم ، إذ الإفادة إنما تحصل بالإسناد ، والإسناد لا بد له من طرفين : مسند ، ومسند إليه .

فالاثنتان يكونان كلاما ، لكون أحدهما مسندا والآخر مسندا إليه .

وكذلك الاسم مع الفعل ، لكون الفعل مسندا ، والاسم مسندا إليه^(٦) .

وما بعد هذا مما جاء في الكلام فضلة ، لهذا عدّ السيوطي المفاعيل الخمسة في الفضلات ، وقال : الكتاب الثاني في الفضلات^(٧) .

ثم مضى يذكر المفاعيل .

وتسوق المراجع النحوية هذه المفاعيل الخمسة على ترتيبات مختلفة ، كما تختلف فيها أسماؤها شيئا .

فنرى الرنخشري في كتابه (المفضل)^(٨) يسوقها على الترتيب التالي :

١ - المفعول المطلق .

٢ - المفعول به .

٣ - المفعول فيه .

٤ - المفعول معه .

٥ - المفعول له .

ويكاد يتفق مع الزمخشري في هذا الترتيب الجرجاني في كتابه (التعريفات)^(٩) ،
غير أنه يقدم المفعول له ، على المفعول معه .

ويسوق ابن مالك هذه المفاعيل في ألفيته على النحو التالي :

١ - المفعول به .

٢ - المفعول المطلق .

٣ - المفعول له .

٤ - المفعول فيه .

٥ - المفعول معه^(١٠) .



ARCHIVE

ويتفق معه السيوطي في الهمع فيسوقها مساقه^(١١) .

وعلى هذا المساق الكتب النحوية التي نهجت نهج ابن مالك ثم السيوطي .

غير أن بعضها خالف في التسمية فسمى (المفعول له) : المفعول لأجله .

غير أنا نرى التهانوي في كتابه (كشف اصطلاح الفنون) يسوقها مساقا يختلف

عن هذه المساقات كلها ترتيبا ، وها هي ذي على ترتيبه :

١ - المفعول المطلق .

٢ - المفعول فيه .

٣ - المفعول له .

٤ - المفعول معه .

٥ - المفعول به^(١٢) .

ويبدو أن مساقه هذا مستفاد من الكافية لابن الحاجب وشرّاحها ، فهو يقول :

هكذا يستفاد من عبدالغفور وحاشيته للمولوي عبدالحكيم .

وهذا وذاك من المحشين على الكافية لابن الحاجب .

غير أن مساق ابن الحاجب في كتابه الكافية مع مساق المفصل .

وقد قلت قبل في تمهيدي لهذا الحديث : أن مفعول الفعل ، هو مؤداه ، وما صدر عنه ، أي مصدره .

وهذا المصدر هو ما ستعرف بعد أنه المفعول المطلق .

ولعل هذا هو ما سوّغ الابتداء به لمن ابتداء به ، إذ هو أول أثر للفعل ، أو للفعل وفاعله ، على ما مر في ذلك من خلاف .
وهذا بدء منطقي .

أما عند من بدأوا بالمفعول به ، فهو بدء منظور فيه نظرة شكلية ، تختص بتعدي الفعل ولزومه .

وإذ قلنا قبل : أن المفاعيل فضلة ، كما يقول السيوطي ، وأن ركني الجملة مسند ومسند إليه ، بهما تستوي الجملة ، وما كان بعد هذا فهو خروج عن الحد .

وإذا كان هذا الخروج أول ما يجبهك منه هو احتواء الفعل المتعدي لمحتوا يقع به أو عليه ، لذا كان تقديم المفعول به على غيره من المفاعيل الأخرى .

أما الاختلاف بعد ذلك في ترتيب سائر المفاعيل ، فهذه مسألة اعتبارية ، لا أساس لها أسست عليه ، فيما يبدو لي .

وإني متناوئها هنا - أي هذه المفاعيل الخمسة - على ترتيبها الذي عدته ترتيباً منطقياً .

وسترى معي من هذا العرض كيف اتفقت الكلمات معني وإن اختلفت مبني ، لهذا سوف لا أعنى بالتفصيل إلا فيما يضيف هذا التفصيل جديداً ، كما سوف أناقش هذه التسميات وما حققت من دلالة .

المفعول المطلق

المفعول ، في اصطلاح النحاة : اسم قرن بفعل لفائدة ، ولم يستند إليه ذلك الفعل تعلقا مخصوصا^(١٣) .

وهذا المفعول - أعني المفعول المطلق - قدمه وبدأ به ، كما مرّ بك :

١ - الزمخشري في كتابه المفصل .

٢ - والجرجاني في كتابه التعريفات .

٣ - والتهانوي في كتابه : كشف اصطلاح الفنون .

وقد تقدم لي في التمهيد ، ما ذهبت إليه استنادا إلى رأي الكوفيين ، من أن المصدر صادر عن الفعل ، وأن الفعل أصل والمصدر فرع .

ولعل تسمية هذا المفعول - أعني المفعول المطلق - بالمصدر ، أولى .

ولعل مجيئه منصوبا ، على أنه مؤدى الفعل ، هو الذي أوحى بمفعوليته .

أما عن صفته بالمطلق ، ليميز بهذه اللاحقة عن سائر المفاعيل^(١٤) .

ووجه تسميته بالمفعول المطلق متأه : صحة إطلاق صيغة المفعول عليه ، من غير تقييده بالباء ، أو في ، أو أومع ، أو اللام بخلاف سائر المفاعيل .

ويقول السيوطي في همع الهوامع^(١٥) : أنا أسمي مفعولا مطلقا ، لأنه لم يقيد بحرف جر ، كالمفعول به ، وله ، وفيه ، ومعه^(١٦) .

ولكن يدفع ما قلت ، من أن مجيئه منصوبا ، هو العلة في إلحاقه بالمفعولات ، إذ ليس ثمة ما يسبغ إلحاقه بغير المفعولات من المنصوبات ، أقول : إنه يدفع هذا مجيء هذا المصدر مرفوعا ، وهذا إذا أجريت الفعل له ، كما يقول سيبويه^(١٧) : نقول ردا على السائل ، إذا قال : أي سير سير عليه ؟ فتقول : سير عليه سير شديد ، أما إذا شغل الفعل به فينصب مثل قولك : سير عليه سيرا شديدا .

إلى أن يقول : وكذلك جميع المصادر ترتفع على أفعالها إذا لم يشغل الفعل بغيرها .

والإطلاق ، لغة : الإرسال .

وعرّفه الجرجاني ، فقال : الإطلاق : ما يدل على واحد غير معين^(١٨) .

وقد عرض التهانوي له ، فذكر تعريفه عند المحاسبين والأصوليين ، ولم يعرض

لتعريفه وبيان المراد من هذا الوصف - أعني المطلق - عند النحويين .

وقد يكون فيما قدّمنا من سبب لتسمية هذه اللاحقة ، مقنع .

وإن كنت لا أزال أجنح إلى تسمية هذا المفعول بالمصدر .

ولقد سبقني سيبويه إلى ما هو قريب منها ، فسماه : الحدث ، والحدثان ، فربما

جاوز هذين وسماه : الفعل^(١٩) .

وينقل التهانوي عن الإرشاد قوله : المفعول المطلق ، ويسمى : حدثا ،

وحدثانا ، وفعلًا أيضًا ، كما في الإرشاد ، ومصدرًا أيضًا .

أما عن الأولى من تسمية سيبويه له بالحدث والحدثان ، فالأمر فيهما واضح ،

فالحدث والحدثان هما والمصدر سواء ، فهما يعنيان ما حدث عن الفعل أو صدر عنه .

وأما عن الثانية - أعني تسميته بالفعل ، فهو يريد بها : ما فعل ، بالبناء

للمجهول ، أي الحدث .

<http://Archivebeta.Sakhr.it.com>

وهذا ما قلته قبل في التمهيد .

ويؤيده قول ابن يعيش في التعليق على قول سيبويه بتسميته بالفعل ، يقول : من

حيث كان حركة الفاعل^(٢٠) .

أو لعله يشير إلى اتفاقهما - أي الفعل والمصدر - في المبنى والعمل .

ويؤيدني في هذه قول التهانوي^(٢١) : وتسميته بالفعل :

أ - إما من باب إطلاق الكل وإرادة الجزء لأن المصدر جزء الفعل .

ب - وإما بإرادة المعنى اللغوي .

ويكاد يزيدنا وضوحا عن هذه قول الجرجاني ، حين عرّف المفعول المطلق ،

فقال : هو اسم ما صدر عن فاعل فعل مذكور بمعناه ، أي بمعنى الفعل^(٢٢) .

ثم أن ما زاده التهانوي فيه ما يؤيد ما أردته ، وهو قوله : ومصدر أيضا .
ويقول السيوطي في همع الهوامع : المفعول المطلق هو المصدر .

وعلى أية حال فهذا ما سبق به الأوائل من تسميته بالمفعول المطلق ، للعلة التي
ذكرتها ، وهم كذلك سموه : المصدر ، والحدث ، والحدثان ، والفعل .

وإذا كان المفعول المطلق هو تتمه لفعله ، لذا كان البدء به من المنطق بمكان ،
ولذا قال ابن يعيش : هو المفعول الحقيقي ، لأن الفاعل يحدثه ويخرجه من العدم إلى
الوجود ، وصيغة الفعل تدل عليه ، والأفعال كلها متعدية إليه ، سواء كان يتعدى
الفاعل ، أو لم يتعده (٢٣) .

هذا ويزيد ابن يعيش : المصدر أحد المفعولات ، ودلالة الفعل عليه كدلالته على
الزمان ، لأن الفعل يتضمن كلا واحد منهما ، والفعل إنما ينصب ما كان فيه دلالة
عليه ، فالفعل يعمل في مصدره بلا خلاف (٢٤) .

ولهذا فإن دلالة المفعول المطلق من دلالة فعله ، غير أنه قد يطرأ عليه ما يجعله
يزيد معنى عن معنى فعله ، لذا قسموه قسمين :

١ - مبهما ، وهو ما لا تزيد دلالاته على دلالة الفعل ، أي يكون مدلوله هو مدلول
الفعل ، أي الحدث ، بلا زيادة شيء عليه من وصف أو عدد .

وسمي مبهما لعدم تبين نوع أو عدد .

وهو لا محالة يكون لتوكيد عامله ، نحو : ضربت ضربا .

ولا يثنى ولا يجمع لدلالته على الماهية من حيث هي هي .

٢ - مؤقتا ، ويسمى : محدودا أيضا .

وهو ما يزيد معناه على معنى عامله ، سواء أكان :

أ - للنوع ، وهو المصدر الموصوف .

سواء كان الوصف :

معلوما من الرضع ، نحو : رجع الفهقري .

أومن الصفة ، مع ثبوت الموصوف ، نحو : جلست جلوسا حسنا .
 أو مع حذفه ، نحو : عمل صالحا أي عملا صالحا
 من كونه اسما صريحا منبئا من كونه :
 بمعنى المصدر لفظه ، نحو : ضربته أنواعاً من الضرب .
 أو الإضافة ، نحو : ضربته أشد الضرب .
 أو من كونه : معرّفا بلام العهد ، نحو : ضربت الضرب ، عند الإشارة إلى
 ضرب المعهود .
 ب - بالعدد ، أي المرة ، وهو الذي يدل على عدد المرات ، معينا كان العدد أو
 لا سواء كان العدد معلوما :
 من الوضع ، نحو : ضربت ضربة .
 أومن الصفة ، نحو : ضرب ضربا كثيرا .
 أومن العدد الصريح المميز بالمصدر ، نحو : ضربته ثلاث ضربات .
 أومن العدد الصريح غير المميز بالمصدر ، نحو : ضربته ألفا .
 أومن الآلة الموضوعية موضع المصدر نحو : ضربته سوطا أو سوطين .

ARCHIVE

<http://ArchiveBeta.S3.hrhit.com>

المفعول به

وقد ثنى به الجرجاني في تعريفاته ، والزحخشري في مفصله ، وأخره التهناوي في
 كشافه فجعله آخر المفعولات الخمسة .

وقد قلت قبل أن البدء بالمفعول المطلق ، وجعله أولا ، كما فعل الزحخشري
 والجرجاني ، والتهناوي الذي نص صراحة فقال ، وهو يذكر المفعولات : الأول هو
 المفعول المطلق .

وقد قدّمت في عرضي للأسباب التي ذكرتها قبل ، وقلت : أن هذا ترتيب
 منطقي .

وأنا هنا أثني بالمفعول به ، غير آخذ برأي التهانوي الذي جعله آخرًا ، لأن المفعول به يلي في الترتيب المنطقي المفعول المطلق .

فالمفعول المطلق إذا كان مؤدى الفعل وحدثه الصادر عنه ، فالمفعول به هو ما وقع به أو عليه فعل الفاعل ، فهو المرحلة الثانية لعمل الفعل بعد تلك المرحلة الأولى التي كانت للمفعول المطلق ، الذي كان كما قلنا مؤدى الفعل وحدثه .

ولعل من جعلوا (المفعول به) الأول في الترتيب ، كابن مالك في ألفيته ، ومن تبعوه في نهجه ، قد نظروا هذه النظرة .

وإذ كان المفعول به فضلة - كما يقول السيوطي - فهو أولى بأن يكون أول الفضلات .

ويعرفه سيبويه^(٢٥) ، فيقول : هو ما تعدى إليه فعل الفاعل .
وينقل هذا ابن يعيش^(٢٦) ، فيقول - عند الكلام على المفعول به - : قال صاحب الكتاب : هو الذي يقع عليه فعل الفاعل .
ويرد هذا السيوطي^(٢٧) فيقول : وقد حذّ - يعني المفعول به - وغيره بأنه ما وقع عليه فعل الفاعل .

ومثل هذا يقول التهانوي^(٢٨) ، يقول : والخامس : المفعول به ، وهو ما وقع عليه فعل الفاعل ، كما ذكر في أكثر الكتب .

ويعرفه الجرجاني^(٢٩) ، فيقول : هو ما وقع عليه فعل الفاعل بغير واسطة حرف الجر .

ولعل هذا التعدي بغير واسطة حرف الجر هو ما حمل من قدموه على تقديمه ، وهو الذي حملني على أن اثني به .

ويدفع هذا ما يزيده الجرجاني ، إذ يزيد : أو بها ، أي بواسطة حرف الجر .
ويكفي في الرد على هذه ما أورده التهانوي ، نقلًا عن العباب ، يقول : وإن كان مطلق المفعول به لا يقع عليه في اصطلاحهم .

ثم ينقل التهانوي عن الفوائد الضيائية ، فيقول :

وفي الفوائد الضيائية : المراد بوقوع فعل الفاعل عليه : تعلقه به بلا واسطة حرف ، فإنهم يقولون في : ضربت زيدا ، أن الضرب واقع على زيد ، ولا يقولون في : مررت بزید : إن المرور واقع عليه ، بل متلبس به .

ثم يقول : إن المفعول به ، بغير واسطة حرف الجر ، كضربت زيدا ، هو الفارق بين المتعدي من الأفعال وغيره .

ثم يقول : والمفعول به بواسطة حرف الجر يسمى : بالظرف أيضا ، لمشايعته الظرف في احتياجه إلى تضمن الفعل احتياج الظرف .

وهذه العبارة الأخيرة تفسر قول الجرجاني ، حيث يقول : ويسمى أيضا ظرفا . ولعل قول ابن يعيش في تعريفه يلقي ضوءا على سبب تسميته بهذا الاسم ، وذلك حيث يقول : ألا ترى أن (زيدا) من قولك : ضربت زيدا ، ليس مفعولا لك على الحقيقة ، وإنما هو مفعول لله سبحانه وتعالى ، وإنما قيل له : مفعول ، على أن فعلك وقع به (٣٠) .

غير أن العبارات التي سقتها قبل في التعريف بالمفعول به تقول : هو ما وقع عليه فعل الفاعل .

<http://Archivebeta.Sakhril.com>

ومقتضى هذا أن يقال له : المفعول عليه .

غير أن هذه فيها لبس ، فهي تتضمن المكانية ، وإن كانت تتفق وعبرة من سماه بالظرف .

وأنا لو ارتضينا أن نسمي المفعول المطلق بالمصدر استطعنا أن نسمي المفعول به : المفعول ، فحسب من غير هذه اللاحقة ، وكان هذا ألصق بالباب .

هذا إلى أن تلك اللاحقة تشعر بأن المفعول به أداة من فعل للفعل ، لا من وقع عليه فعل الفاعل .

وما بعد هذين المفعولين : المفعول المطلق ، والمفعول به ، من المفعولات ، فترتيبها اعتباري ، كما قلت قبل ، وهي مع هذا مختلف في ترتيبها .

فالزخشي يجعلها على هذا النحو :

١ - المفعول فيه .

٢ - المفعول معه .

٣ - المفعول له .

والجرجاني يجعلها على هذا النحو :

١ - المفعول فيه .

٢ - المفعول له .

٣ - المفعول معه .

وعلى هذا النحو التهانوي .

والسيوطي يجعلها على هذا النحو :

١ - المفعول له .

٢ - المفعول فيه .

٣ - المفعول معه .

وعلى هذا النحو - أي نحو السيوطي - ابن مالك في ألفيته ، ومن تبعه من

<http://Archivebeta.Sakhril.com>

الشرح .

ولنأخذ بمنحى الجرجاني والتهانوي ونقدّمهما على ترتيبهما .

المفعول فيه

يقول الجرجاني : المفعول فيه : ما فعل فيه فعل مذكور لفظاً أو تقديراً^(٣١) .

ويقول السيوطي : المفعول فيه : هو ما ضمّن من اسم وقت بمعنى (في) باطراد

لواقع فيه ولو مقدراً ناصب له^(٣٢) .

ويقول السيوطي : المفعول فيه ، الذي يسمى ظرفاً ، ضمّن من اسم وقت أو

مكان معنى (في) باطراد ، الواقع فيه مذكور أو مقدر ، ناصب له^(٣٣) .

ويقول سيبويه : هذا باب ما ينتصب من الأسماء التي ليست بصفة ولا مصادر ،
لأنه حال يقع فيه الأمر ، فينتصب لأنه مفعول فيه^(٣٤) .

ويقول سيبويه أيضا : هذا باب ما ينتصب من الأماكن والوقت ، وذلك لأنها
ظروف تقع فيها الأشياء وتكون فيها ، فانتصب لأنه موقع فيها ومكون فيها^(٣٥) .
ويقول الزمخشري : قال صاحب الكتاب : المفعول فيه ، هو ظرف الزمان
والمكان^(٣٦) .

ويقول التهانوي : المفعول فيه ، هو ما فعل فيه فعل مذكور من زمان أو مكان ،
كما ذكر ابن الحاجب^(٣٧) .

وهذه هي عبارة الجرجاني تزيد شيئا يحلوها .

ثم يقول التهانوي أيضا : ويسمى ظرفا أيضا .

ثم يقول : وقد سماه الكوفيون محلا .

ثم يقول : قال ابن الحاجب : وشرط نصبه تقدير (في) .

وعبارة ابن الحاجب هذه التي نقلها التهانوي ، تلقي ضوءا على العلة في
تسميته : المفعول فيه .

<http://Archivebeta.Sakhr.it.com>

وعبارة ابن عقيل : المفعول فيه ، وهو المسمى ظرفا^(٣٨) .

وبيت ابن مالك الذي عليه الشرح :

الظرف وقت أو مكان ضمنا (في) باطراد كهنأ أمكث أزمنأ

وعبارة تهذيب التوضيح : المفعول فيه ، وهو المسمى ظرفا^(٣٩) .

ثم يقول : الظرف : اسم زمان أو مكان ، أو اسم عرضت دلالاته على

أحدهما ، أو جرى مجرى الزمان ، وضمّن معنى (في) باطراد^(٤٠) .

وهذه العبارات جميعا تلقي ضوءا هي الأخرى على العلة في تسميته : المفعول

فيه .

ونفيد من هذا أن المفعولية كما تقع على الشيء المفعول تقع على زمانه أو مكانه ، ولا يستوي هذا كذلك إلا إذا تضمن معنى (في) ، فيخرج بذلك نحو قوله تعالى ﴿ يخافون يوما ﴾^(٤١) لأنه ليس على معنى (في) .

وأرى أن في تسميته : المفعول فيه ، تزييدا ، فالمفعول هو ما يفعل ، بالبناء للمجهول ، من أجل هذا زادوا عليه تلك اللاحقة (فيه) .

ولو انه عزل عن تلك التسمية ، أي تسميته بالمفعول فيه ، وإلحاقه بما يفعل ، بالبناء للمجهول ، إلى تسميته بالظرف ، لكان ذلك ألصق ولا تكلف فيه .

وليس ثمة ما يمنع من اشتراط الظرفية أن تكون هناك (في) مقدرة ، ليخرج نحو ما سبق من قوله تعالى ﴿ يخافون يوما ﴾^(٤٢) وليخرج نحو قولك : دخلت الدار ، وسكنت البيت .

هذا والمراجع كلها مجمعة على قولها : وهو المسمى ظرفا .
فتسميته بالظرف قد تكون هي الأولى ، وتسميته بالمفعول فيه قد تكون هي اللاحقة .

ثم أن تسمية سيبويه لما ينتصب من الأساء ، التي ليست بصفة ولا مصادر ، لأنه حال يقع فيه الأمر فينتصب ، مثل : كلمته فاه إلى في ، بالمفعول فيه ، أي كلمته في هذه الحال ، يجعل هذه التسمية - أعني تسميته بالمفعول فيه - تسمية فيها تشارك .

المفعول له

يقول الجرجاني : المفعول له ، هو علة الإقدام على الفعل ، نحو : ضربته تأديبا له^(٤٣) .

ويقول الزمخشري نقلا عن سيبويه : قال صاحب الكتاب : هو علة الإقدام على الفعل^(٤٤) .

هذا ما جاء على لسان الجرجاني قبل .

ثم يزيد الجرجاني : وهو جواب له .

ثم يضيف ابن يعيش : اعلم أن المفعول له لا يكون إلامصدرا ، ويكون الفاعل فيه من غير لفظه ، وهو الفعل الذي قبله .

ثم يقول : وإنما يذكر علة وعذرا لوقوع الفعل .

وقال السيوطي : المفعول له ، شرطه أن يكون مصدرا^(٤٥) .

وقال التهانوي ، نقلا عن ابن الحاجب : المفعول له ، وهو ما فعل لأجله فعل مذكور^(٤٦) .

ثم يقول : فقلوه (لأجله) أي لقصد تحصيله ، أو سبب وجوده ، احترازا عن سائر المفاعيل .

ثم يقول : والمعنى : أن المفعول له : اسم ما فعل لأجله مذكور ، سواء كان : لقصد تحصيله ، بأن يكون سببا غائبا ، كما في : ضربته تأديبا أو لسبب وجوده ، بأن

يكون سببا باعثا ، كما في : قعدت عن الحرب جملا .

فهو كما يسمى : المفعول له ، يسمى : المفعول لأجله^(٤٧) .

ARCHIVE
المفعول معه
http://ArchiveBeta.Sakhril.com

يقول الجرجاني : المفعول به ، هو المذكور بعد الواو لمصاحبة معمول فعل : لفظا ، نحو : استوى الماء والخشبة .

أو معنى ، نحو : ما شأنك وزيدا^(٤٨)

ويقول السيوطي : المفعول معه ، هو التالي (واو المصاحبة)^(٤٩)

ثم يقول : وناصبه ما سبقه من فعل أو شبهه ، مثل : استوى الماء والخشبة ، وأعجبني استواء الماء والخشبة .

ثم يقول : وقيل أن ناصبه الواو .

ثم يقول : ان ناصبه فعل مضمر بعد الواو .

ثم يقول : وقيل : انتصب انتصاب الظرف .

ثم يقول : وقال قوم : لا يكون إلا مع غير المتعدي ، لئلا يلتبس بالمفعول به .

ثم يقول : والأخفش على أن (الواو) مهيئة لما بعد أن ينتصب انتصاب الظرف^(٥٠) .

ويقول سيبويه : هذا باب ما يظهر فيه الفعل وينتصب فيه الاسم ، لأنه مفعول معه ومفعول به ، مثل : ما صنعت وأباك ؟

انما أردت : ما صنعت مع أبيك ، فالأب : مفعول معه^(٥١) .

ثم يقول : والواو لم تغير المعنى ، ولكنها تعمل في الاسم ما قبلها .

ثم يقول : ويدلك على أن الاسم ليس على الفعل في (صنعت) أنك لو قلت : اقعك وأخوك ، كان قبيحا ، حتى نقول : أنت ، لأنه قبيح أن تعطف على المرفوع المضم^(٥٢) .

ويقول السيرافي ، في التعليق على كلام سيبويه : مذهب سيبويه أن ما بعد الواو منصوب بالفعل ، لأنها بمعنى (مع) وهي (الواو) يتقاربان^(٥٣) .

ويقول الزمخشري : المفعول معه ، هو المنصوب بعد (الواو) الكائنة بمعنى (مع) ، وانما ينتصب اذا تضمن الكلام فعلا ، نحو : ما صنعت وأباك ؟ أو ما هو بمعناه ، نحو ما لك وزيدا^(٥٤) .

ويقول ابن يعيش : اعلم أن المفعول معه لا يكون إلا بعد (الواو) ، ولا يكون إلا بعد فعل لازم ، أو منته في التعدي^(٥٥) .

ويقول التهاني نقلًا عن ابن الحاجب : المفعول معه ، هو المذكور بعد (الواو) ، لمصاحبه معمول فعل لفظًا أو معنى^(٥٦) .

وما أشبه هذا بقول الجرجاني في تعريفاته .

ومن هذه التعريفات كلها نرى أن منها :

١ - ما يقول إن ناصب المفعول معه هو الواو .

والواو ليست فعلا يقع على مفعول ، ليصح لنا الحاق المفعول معه بالمفعولات .

٢ - وما يقول : إنه لا يكون إلا مع الفعل اللازم .

وهذه تكاد تنفي مفعوليته .

٣ - وما يقول : إنه انتصب انتصاب الظرف .

وهذه ترده إلى الظرفية .

٤ - وما يجعل الناصب له نافي معنى الفعل .

وهذه أيضا تخرجه عن حد المفعولية .

وقد عرض ابن مالك في ألفيته لهذه التفاعيل الخمسة عرضا فيه تصريح تارة بأسمائها ، وتارة بالإشارة إلى ذلك .

فهو يقول عند الكلام على المفعول به :

علامة الفعل المعدي أن اتصل (ها) غير مصدر به نحو عمل

فانصب به مفعوله ان لم ينب عن فاعل نحو تدبرت الكتب

فهو هنا لا يفرد له كلاما - أعني المفعول به - وإنما يلحقه بتعدي الفعل ، ثم هو

يسميه (المفعول) فحسب ، دون تلك اللاحقة (به) .

ويزيد تلك اللاحقة (به) ابن عقيل في شرحه فيقول : قوله : علامة الفعل

المعدي ، يقول : وعلامة الفعل المتعدي أن اتصل به (هاء) تعود على غير المصدر ،

وهي (هاء) المفعول به .

وعلى هذا جميع شراح الألفية ومن أخذ عنهم .

ثم يقول ابن مالك عند سوق المفعول المطلق :

المصدر اسم ما سوى الزمان من مدلولي الفعل كأمن من أمن فهو هنا يسميه (المصدر) كما قال سيبويه وآخرون .

ويقول ابن عقيل وهو يعقب شارحا : الفعل يدل على شيئين : الحدث والزمان ، فالفعل (قام) يدل على قيام في زمن ماض ، و (يقوم) يدل على قيام في الحال أو الاستقبال ، و (قم) يدل على قيام في الاستقبال .

ثم يقول : والقيام ، هو الحدث ، وهو أحد مدلولي الفعل ، وهو المصدر . وعلى هذا جميع شراح الألفية ومن أخذ عنهم . ثم يقول ابن مالك عند سوقه للمفعول له : ينصب مفعولا له المصدر ان . أبان تعليلا كجد شكرا وان فهو هنا قد صرح باسمه مع لاحقته .

ويقول ابن عقيل ، وهو يعقب شارحا : المفعول له ، هو المصدر المفهم علة ، المشارك لفاعله في الوقت والفاعل .

وعلى هذا جميع شراح الألفية ومن أخذ عنهم . ثم يقول ابن مالك وهو يسوق المفعول فيه : الظرف وقت أو مكان ضمنا (في) باطراد كهنا امكث أزمتنا فهو هنا لم يصرح باسمه ، وإنما فعل فعل غيره من قبل ، فسماه الظرف كما سماه من قبله .

والغريب أن ابن عقيل لم يصرح باسمه إلا مع العنوان ، فهو يقول : المفعول فيه ، وهو المسمى ظرفا .

أما مع الشرح فيقول ابن عقيل : عرّف المصنف الظرف بأنه زمان أو مكان ضمن معنى (في) باطراد .

ثم يقول ابن مالك عند سوق المفعول معه :

ينصب تالي الواو مفعولا معه في نحو سيري والطريق مسرعة
فهو هنا يصرح باسمه .

وكذا فعل ابن عقيل وهو يشرح ، فهو يقول : المفعول معه ، هو الاسم
المنتصب بعد (واو) بمعنى (مع) .

ونرى من هذا العرض أنه ثمة من هذه المفاعيل الخمسة ما هو خالص للمفعولية
متحمل لها دون ملابسة ، وهما مفعولان :

١ - المفعول به ، وأولى به أن يسمى : المفعول ، فحسب ، كما سماه ابن مالك في
ألفيته حيث قال :

فانصب به مفعوله ان لم ينب عن فاعل نحو تدبرت الكتب

فالمفعول هو فعل الفعل مع فاعله ، على خلاف في ذلك ، فاذا ما قلت : كتبت
الدرس ، فالفعل (كتب) له مع فاعله مفعول فعله ، هو الدرس .

ولعل اضافة هذه اللاحقة (به) إليه ، جاءت للفرقة بينه وبين سائر المفاعيل ،
إذ تحمل هي الأخرى لواحق تميزها ، مع أن بقاء هذا المفعول - أعني المفعول به - دون
تلك اللاحقة كان كفيلا بهذا التمييز .
<http://Archivebeta.Sukhrit.com>

هذا مع العلم بأن اللاحقة (به) ليست شاملة لأنواع التعدي ، فمن هذه
المفاعيل - أعني التي مع تلك اللاحقة (به) - ما تنجلي بها ، ومنها ما تنجلي بغيرها ،
نحو (عليه) ، ومنها ما تنجلي دون لاحقة ما ، نحو : بنيت البيت ، فالبيت مبني ،
وهو مفعول البناء ، لا بناء به ولا عليه .

٢ - والمفعول المطلق ، أو المصدر ، كما سماه سيويوه وغيره .

وهو بهذه التسمية التي سماه بها سيويوه ، أولى ، فهو صادر عن الفعل ، كما
يقول الكوفيون ، وهو مؤدى الفعل ، كما أقول ، وهو أشبه ما يكون بامتداد للفعل .

ولولا أنه ثمة مفعول آخر لا يكون غير مصدر ، لسمينا هذا - أعني المفعول
المطلق - بالمصدر فحسب .

وان كان ثمة فارق بين الاثنين ، فالمصدر الذي هو مفعول مطلق يكون من جنس الفعل تفريعا عليه ، على حين يكون المصدر ، الذي هو مفعول لأجله ، مخالفا للفعل ، الذي كان هذا المفعول سببا له .

وقد قدمنا السبب في وصف المفعول المطلق ، بالمطلق ، وهو عندي سبب متلمس ، ولو أنه سمي بالمفعول المصدري ، لكان أولى .

أما عن مفعوليته ، فهو حقا مفعول الفعل ومؤداه .

وأما عن مصدريته ، فهذه هي صفته الحقة .

وسياتي عند كلامنا على : المفعول له ، أو لأجله ، ما يدفع المشاركة .

أما عن سائر المفاعيل ، وهي :

١ - المفعول له

٢ - والمفعول فيه

٣ - والمفعول معه

فهذه ليست فيها صفة المفعولية على الحقيقة .

ARCHIVE

فأنت إذا قلت : سرت والجبل .

فليس ثمة فعل واقع على (الجبل) ، وإنما كان ثمة سير إلى جانب (الجبل) ،

أي أنه ثمة فعل فعل - بالبناء للمجهول - إلى جانب الجبل ، فالجبل على هذا قد صاحبه

الفعل ، ومن هنا قيل له : مفعول معه ، أي مفعول معه الفعل .

وهذه علة كما يبدو لنا متلمسة ، وأولى أن يقال له : منصوب على المصاحبة .

وأنت إذا قلت :

سافر ليلا

ومشى ميلا

فالليل ليس مسافرا ، وإنما هو مسافر فيه .

والميل ليس ماشيا ، وإنما هو ممشي فيه .

فليس ثمة فعل واقع على (الليل) ، كما أنه ليس ثمة فعل واقع على (الميل) ،

وإنما هو فعل وقع ، وكان وقوعه على مفعول مضدري ، هو السفر والمشي ، وكان وقوع هذا المفعول المضدري مع الليل ، أو في امتداد هذا الميل .

والكثرة من الأئمة على تسميته بالظرف الزماني أو المكاني .
وهو بهذه التسمية أولى ، فنقول منصوب على الظرفية الزمانية ، أو منصوب على الظرفية المكانية .

ونحن حتى مع تسميته بالمفعول فيه نزيد فنقول : ظرف زمان ، أو ظرف مكان وأنت إذا قلت :
قمت إجلالا للعالم .

فليس ثمة فعل واقع على (إجلال) وإنما كان ثمة قيام ، وكان هذا القيام سببه الإجلال ، فالمقوم له هو العالم ، وكان هو الأولى أن يسمى : مفعولا له ، أو مفعولا لأجله .

وإذا قلت :
أكلت طلبا للشبع ،
فليس ثمة فعل واقع على (طلب) ، وإنما كان ثمة أكل ، وكان هذا الأكل سببه (الطلب) ، فالمأكول له هو الشبع ، وكان هو الأولى أن يسمى : مفعولا له ، أو مفعولا لأجله .

هذا وإن شروط نصب المفعول له ، من كونه مصدرا متحدا مع الفعل في الوقت والفاعل وإلا جرّ بحر الجر ، تضعف صراحته في المفعولية ، وأنه ليس خالصا لها جملة .

لذا كان أولى به أن يسمى : منصوبا على السببية .
وبهذا لا ينقص استكمال الشروط من صفته ، فإن نصب كان ، وإن لم ينصب لم يكن .

ونخرج من هذا إلى أنه ليس ثمة غير مفعول واحد يصلح لهذه التسمية ، وهو :
المفعول به ، الذي سماه ابن مالك : المفعول ، فحسب ، دون هذه اللاحقة .
وأما بعد هذا المفعول :

فالمفعول المطلق ، وهو الاسم المنصوب على المصدرية ، أو على النيابة عن
المصدر والمفعول معه ، وهو الاسم المنصوب على المصاحبة .
والمفعول فيه ، وهو الاسم المنصوب على الظرفية الزمانية أو المكانية .
والمفعول له ، أو لأجله ، وهو الاسم المنصوب على السببية .
وكلها فضلات ، كما ذهب إلى ذلك السيوطي .
فأولها : فضلة منصوب على المفعولية (المفعول به) .
وثانيها : فضلة منصوب على المصدرية ، أو على النيابة عن المصدر (المفعول
المطلق) .

وثالثها : فضلة منصوب على المصاحبة (المفعول معه) .
ورابعها : فضلة منصوب على الظرفية ، الزمانية أو المكانية (المفعول فيه) .
 وخامسها : فضلة منصوب على السببية (المفعول له ، أو لأجله) .

<http://Archivebeta.Sakhrit.com>

الهوامش :

- (١) كشف اصطلاح الفنون (١ : ٨٢٥) ، الإنصاف في مسائل الخلاف : ١ : ١٤٤ .
- (٢) الإنصاف (١ : ١٤٤ - ١٥٢) .
- (٣) المرجع السابق .
- (٤) همع الهوامع (١ : ١٦٥) .
- (٥) همع الهوامع (١ : ١٦٥) .
- (٦) همع الهوامع (١ : ١٣) .
- (٧) همع الهوامع (١ : ١٦٥) .
- (٨) شرح المفصل لابن يعيش (١ : ١٠٩ ، ١٢٤ ، ٢ : ٣٩ - ٥٤) .
- (٩) التعريفات للجرجاني (ص : ٢٠٠) طبعة مصر .

- (١٠) شرح ابن عقيل (٢ : ١٤٥ - ٢٠٢) .
- (١١) الهمع (١ : ١٦٥ - ٢١٩) .
- (١٢) الكشف (١١٤٩ - ١١٥٣) .
- (١٣) كشف اصطلاح الفنون (٢ : ١١٤٩) .
- (١٤) التهانوي (٢ : ١١٥٠) .
- (١٥) همع الهوامع (١ : ١٨٦) .
- (١٦) المرجع السابق .
- (١٧) الكتاب لسيوييه (١ : ١١٧) .
- (١٨) التعريفات (ص : ١٩٤) .
- (١٩) شرح المفصل (١ : ١١٠) .
- (٢٠) المرجع السابق .
- (٢١) التهانوي (٢ : ١١٥٠) .
- (٢٢) التعريفات (ص : ٢٠٠) .
- (٢٣) شرح المفصل (١ : ١١٠) .
- (٢٤) شرح المفصل (١ : ١١١) .
- (٢٥) الكتاب (١ : ١٤) .
- (٢٦) شرح المفصل (١ : ١٢٤) .
- (٢٧) الهمع (١ : ١٦٥) .
- (٢٨) كشف اصطلاح الفنون (٢ : ١١٥٢) .
- (٢٩) التعريفات (ص : ٢٠٠) .
- (٣٠) شرح المفصل (١ : ١١٠) .
- (٣١) التعريفات للجرجاني، ص : ٢٠٠ .
- (٣٢) همع الهوامع (١ : ١٩٥) .
- (٣٣) المرجع السابق .
- (٣٤) الكتاب (١ : ١٩٥) .
- (٣٥) الكتاب (١ : ٢٠١) .
- (٣٦) شرح المفصل (٢ : ٤٠) .
- (٣٧) كشف اصطلاح الفنون (٢ : ١١٥١) .
- (٣٨) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (٢ : ١٩٠) .
- (٣٩) تهذيب التوضيح (١ : ٨٧) .
- (٤٠) المرجع السابق .
- (٤١) النور : ٣٧ .
- (٤٢) النور : ٣٧ .
- (٤٣) التعريفات (ص : ٢٠٠) .



- . (٤٤) شرح المفصل (٢ : ٥٢) .
- . (٤٥) همع الهوامع (١ : ١٩٤) .
- . (٤٦) كشاف اصطلاح الفنون (٢ : ١١٥٢) .
- . (٤٧) المرجع السابق .
- . (٤٨) التعريفات (ص : ٢٠٠) .
- . (٤٩) همع الهوامع (١ : ٢١٩) .
- . (٥٠) همع الهوامع (١ : ٢١٩) .
- . (٥١) الكتاب (١ : ١٥٠) .
- . (٥٢) المرجع السابق .
- . (٥٣) الكتاب (١ : ١٥٠) .
- . (٥٤) شرح المفصل (٢ : ٤٨) .
- . (٥٥) شرح المفصل (٢ : ٤٨) .
- . (٥٦) كشاف اصطلاح الفنون (٢ : ١١٥٢) .

